

## رغم الحظر الأمريكي

# توقعات بارتفاع المبادلات التجارية بين إيران والامارات

● تحلل الإمارات المرتبة الثانية في سلم أكبر مصدري البضائع إلى إيران

توقعت أوساط اقتصادية إيرانية ارتفاع حجم التبادل التجاري بين طهران ودبي خلال المدة المقبلة، في وقت احتلت فيه الإمارات المرتبة الثانية في سلم أكبر مصدري البضائع إلى إيران بعد الصين خلال فصل الربيع الماضي. وأعلنت العلاقات العامة للمجمارك الإيرانية في أحدث تقرير لها، أن الصين والعراق وتركيا والإمارات وأفغانستان تشكل الدول الخمس الأوائل في استيراد البضائع الإيرانية غير النفطية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الإيراني الجاري (ما بين ٢١ مارس/آذار و٢٢ أغسطس/آب).

وبيّنت أعلنت أن التبادل التجاري الإيراني خلال الأشهر الخمسة الماضية تجاوز ٣٥.٥ مليار دولار، أكدت أن البلاد حققت دخلا بلغ ١٧.٨ مليار دولار في الفترة ذاتها من تصدير البضائع غير النفطية التي تقدر بأكثر من ٦٠ مليونا و٧٣٧ ألف طن. وأوضحت منظمة الجمارك الإيرانية في تقريرها أن صادراتها غير النفطية إلى الصين والعراق وتركيا والإمارات وأفغانستان حققت خلال الأشهر الخمسة الماضية عوائد بلغت ١٣ مليار و٣٧٧ مليون دولار، في حين بلغت إيرادات البلاد خلال المدة ذاتها ١٤ مليونا و١٢٦ ألف طن بقيمة ١٧ مليارات و٣٩٩ مليون دولار.

وختمت تقريرها بالإعلان أن واردات الجمهورية الإسلامية من الصين والإمارات وتركيا والهند وألمانيا بلغت ١٢ مليارات و٢٨٠ مليون دولار منذ ٢١ مارس/آذار حتى ٢٢ أغسطس/آب الماضي. وتوقع الباحث الاقتصادي مسعود طاهري مهر «زيادة حجم التبادل التجاري بين طهران ودبي مقارنة مع العام الماضي، في ظل عزم قيادات البلدين خفض التوتر والتعاون في مجال ضمان الأمن واستقرار المنطقة».

وكان رئيس رابطة التجار الإيرانيين في الإمارات عبد القادر فقيهي قال الشهر الماضي «لمستنا انتفاحا في الإمارات لاستئناف أجواء التجارة مع إيران»، مضيفا أنه وفقا لتوجيهات المسؤولين في دبي سوف تتم إعادة منح التجار الإيرانيين التاشيرات التجارية. وأشار مسعود طاهري مهر إلى أن إيران

تسعى لزيادة صادراتها إلى الإمارات خلال العام الجاري، لتراجع «صادرات بلاده غير النفطية خلال العام الإيراني الماضي بنسبة ١١٪ مقارنة مع العام الذي سبقه. وعن إرسال إيران ملحقا تجاريا إلى الإمارات، قال الناشط في منظمة تنمية التجارة الإيرانية إن الأمر يرتبط بطبيعة مستقبل العلاقات بين الجانبين، وإن طهران لم تتخذ قرارا بعد بإرسال ملحق تجاري للإمارات.

وأضاف طاهري مهر أن حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات بلغ خلال العام الماضي ١١ مليار دولار منها ٦ مليارات دولار صادرات إيران إلى جارتها الجنوبية. وختم بالقول إن مقصد أغلبية الصادرات الإيرانية كان الإمارات، وإن جزء آخر من صادرات بلاده يتم تصديرها مجددا من الجارة الجنوبية إلى دول أخرى، في حين أكد أن الكثير من البضائع التي تستوردها طهران من مدينة دبي هي من صادرات الدول الأخرى إلى الإمارات. ووفق تقرير غرفة تجارة وصناعة العاصمة طهران، فإن الصادرات الإيرانية إلى الإمارات خلال فصل الربيع الماضي بلغت أربعة آلاف و١٦١ ألف طن من البضائع بقيمة مليار و٥٥٥ مليون دولار.



في المقابل، احتلت الإمارات المرتبة الثانية في سلم أكبر مصدري البضائع إلى إيران بعد الصين. وتشير الإحصاءات الإيرانية إلى استيراد ٧٩٣ ألف طن بقيمة مليار و٥٣٥ مليون دولار من دبي خلال الفترة ذاتها. وتحدثت الإحصاءات الإيرانية عن استيراد طهران ١٠٪ من كل وارداتها من الإمارات العربية المتحدة، في حين تصدر نحو ١٥٪ من كل صادراتها عن طريق الأخيرة.

وأشار إلى أن حجم التبادل التجاري الراهن بين إيران والإمارات يتراوح بين ١٥ و١٠ مليار دولار، في حين كانت الأرقام تشير إلى ٣٠ مليار دولار حتى قبل فرض «العقوبات» الأميركية على إيران. ويشير مراقبون في إيران إلى أن المبادلات التجارية بين طهران ودبي تتجه

نحو التراجع بعدما شهدت فتورا خلال الأعوام الماضية، متأثرة بتطورات الحرب السورية علاقتها الدبلوماسية مع طهران. وقال مصدر إيراني فضل عدم الكشف عن هويته بحسب «الجزيرة»، إنه لم يعد بإمكان الإمارات تصدير أكثر من ٢٠٪ من نفطها من ميناء الضجيرة، مما يعني أنها مضطرة للتعاون مع إيران لتصدير نفطها عبر مضيق هرمز.

وأضاف المصدر أنه رغم تراجع المبادلات الثنائية بين إيران والإمارات إثر عودة «العقوبات» الأميركية عام ٢٠١٨ على إيران، فإن استهداف ناقلات النفط في المياه الإقليمية الإيرانية قبل أشهر حث أبو ظبي أكثر من أي وقت مضى على تعزيز علاقاتها مع طهران.

وكانت الإمارات قد حولت بوصلتها نحو إيران بعد قطيعة استمرت لسنوات، حيث التقى قائد خفر السواحل الإماراتي العميد مصباح الأحبابي بقائد حرس الحدود الإيراني العميد قاسم رضائي الشهر الماضي، وتحدث الجانب الإماراتي عن ضرورة التنسيق المتواصل بين طهران وأبو ظبي لضمان سلامة الملاحة في المنطقة.

## تسارع وتيرة التعاون الإيراني الأفغاني في مجال الكهرباء

في إشارة إلى الاتفاقيات الأخيرة بين إيران وأفغانستان في مجال توليد ونقل الكهرباء، قال وزير الطاقة، إنه سيتم تنفيذ الاتفاقيات بسرعة أكبر من خلال إنشاء لجنة تعاون مشتركة بين البلدين.

وصرح رضا أردكانيان في مقابلة خاصة مع وكالة الأنباء الإيرانية: أن تشكيل فريق العمل المشترك تم بموافقة من رئيس جمهورية أفغانستان وبإيعاز منه، ونحن الآن في انتظار تشكيل هذه اللجنة في أقرب وقت ممكن. وأضاف: سيتم في هذه اللجنة التشاور حول موعد اجتماع لجنة التعاون الاقتصادي المشتركة وستتخذ الخطوات اللازمة بعد ذلك الاجتماع.

وقال وزير الطاقة حول اتفاق إيران وأفغانستان على إصلاح التوربينات والمحولات الكهربائية الأفغانية، إن هذه الأعمال قيد الانجاز أيضا.

وقام مساعد وزير الطاقة لشؤون الكهرباء «همايون حانري» بزيارة إلى كابول مع الرئيس التنفيذي لشركة توانير «محمد حسن متولي زادة» في ١٧ أغسطس الماضي حيث أجرى محادثات مع مسؤولي وزارة المياه والطاقة الأفغانية، وأثمرت عن توقيع مذكرة تفاهم بين المسؤولين الإيرانيين والأفغان تسمح بتبادل الكهرباء بين البلدين.

ومن النتائج الأخرى لهذه الزيارة، تمديد عقد تصدير الكهرباء من إيران إلى أفغانستان، وتوقيع اتفاق للتعاون في مجال الكهرباء، وتعاون إيران للحد من خسائر شبكة الكهرباء الأفغانية، وتوسيع شبكة الكهرباء الأفغانية، وبناء خط نقل زرنج، والموافقة على نقل الكهرباء، وتجديد شبكة الكهرباء في أفغانستان من قبل إيران، وإعادة بناء بعض محولات الطاقة والتوربينات في أفغانستان.

عبر بورصة الطاقة.

## خلال السنوات الثلاث القادمة.. إنتاج البتروكيماويات سيصل الى ١٠٠ مليون طن سنويا في إيران

قال المدير التنفيذي لشركة للصناعات البتروكيماوية الوطنية «بهزاد محمدي» إنه وبتدشين ٢٧ مشروعا يتم انشاؤها سيزداد إنتاج البتروكيماويات بنهاية العام الإيراني ١٤٠٠ (٢٠ مارس ٢٠٢٢) ليصل إلى ١٠٠ مليون طن سنويا.

وأضاف مساعد وزير النفط لشؤون البتروكيماويات خلال تفقده مشروع «ارتا النرجي» للبتروكيماويات في اردبيل: إن الإنتاج الفعلي للبلاد من البتروكيماويات يبلغ ٦٦ مليون طن سنويا.

وقال أيضا ان القيمة الفعلية لمنتجات البتروكيماويات تبلغ حاليا ١٧ مليار دولار وستصل بنهاية العام (٢٠ مارس ٢٠٢٢) إلى ٢٤ مليار. ويقام مشروع «ارتا النرجي» للبتروكيماويات الذي ينفذه القطاع الخاص على ارض بمساحة ٨ هكتارات في مدينة اردبيل وباستثمارات تبلغ ٢٩٥ مليار تومان (الدولار يساوي ٤٢٠٠ تومان) و ١١٢ مليون يورو.

## إيران تصدر ١١٠ آلاف طن من البنزين.. والعراق ضمن المستوردين

أعلن رئيس بورصة الطاقة الإيرانية عن تصدير ١١٠ آلاف طن من البنزين بقيمة ٧٢ مليون دولار عبر السوق التصديرية للبورصة في الاسبوع الفائت.

وأوضح علي حسيني في تصريح أمس السبت، إن صادرات البنزين سجلت مستوى قياسيا في الفترة المذكورة، حيث توجهت للعراق وتركيا وباكستان وبقية الدول المجاورة. وأكد أن الشركة الوطنية الإيرانية لتوزيع المشتقات تستهدف رفع المستوى التصديري للمشتقات النفطية عبر بورصة الطاقة.

## بورصة طهران تواصل تسجيل الأرقام القياسية



أغلق «تديكس» المؤشر العام لبورصة طهران للاسهم والاوراق المالية جلسة تداول أمس السبت، على ارتفاع ٤٤٢٢ نقطة إلى مستوى ٢٩٤ ألفا و٦٠٠ نقطة، ليواصل بذلك وتيرة تسجيل الأرقام القياسية التي بدأها منذ فترة. وتشهد بورصة طهران انتعاشا على وقع توفير السيولة للشركات المدرجة وارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية ما أدى لزيادة عوائد الريال الإيراني للشركات التصديرية فضلا عن الأقبال على سوق رأس المال بعد موجة الركود التي يمر بها القطاع العقاري وانحسار المضاربة بالذهب والعملات، وتداولت السوق أكثر من ٩٤٩ مليون سهم وورقة مالية بقيمة ٧.٢٨ تريليون ريال توزعت في إطار ١٧١ ألف صفقة.

## البنك المركزي الروسي يخفض سعر الفائدة الرئيسي إلى ٧٪

الأول ثم في ديسمبر كانون الأول. وأضافت قائلة «خفض سعر الفائدة الرئيسي مرجح في أحد الاجتماعات (الثلاثة) القادمة». وعُدل البنك المركزي بالخفض توقعاته للنمو الاقتصادي هذا العام إلى نطاق من ١.٣-٠.٨ في المئة من تقديراته السابقة البالغة ١.٥-١.٠ في المئة.

الروسي إلى خفض توقعاته للناتج المحلي الإجمالي. وقالت الفيرا نابولينا محافظة البنك المركزي، وهي تعلن قرار خفض الفائدة، إن البنك سيدرس خفض سعر الفائدة الرئيسي قريبا. مصداقية. وانخفض حجم المشاركة في القوى العاملة قليلا إلى ٥٢.٩ بالمائة خلال مايو ٢٠١٩، مقارنة مع ٥٣.٢ بالمائة خلال الشهر ذاته من العام الماضي. ونصف السكان تقريبا خارج سوق العمل حاليا. وأشارت البيانات إلى أن ٣٣ بالمائة من العمال في تركيا يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يصعب على الحكومة مهمة تحقيق أهدافها المالية.

خفض البنك المركزي الروسي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار ٢٥ نقطة أساس إلى سبعة بالمائة في ثالث خفض لتكلفة الاقتراض هذا العام، وقال إن خفضا آخر للفائدة محتمل في أحد اجتماعاته الثلاثة القادمة. ويأتي خفض الفائدة وسط تباطؤ في التضخم ونمو اقتصادي راكد، وهو ما دفع البنك المركزي

## تركيا تكشف عن الخلل الخفي في اقتصادها

ولدى تركيا الآن سادس أعلى معدل تضخم في العالم، وهو الترتيب ذاته الذي كانت تحتله في عام ١٩٩٩. وخلال أزمته الاقتصادية عام ٢٠٠١، كان لدى تركيا ثالث أعلى معدل تضخم في العالم. لكن هذا الترتيب انخفض إلى الرابع والستين في عام ٢٠٠٧، بعد أن نفذ حزب العدالة والتنمية برنامج إعادة هيكلة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق ببيانات التجارة الخارجية فإن «حجم واردات تركيا من الآلات والمعدات الكمش، وعاد إلى المستويات التي كان عليها في عام ٢٠٠٨، وهو ما يشير إلى مشاكل في قطاع الصناعات التحويلية. وبينما يشير وزراء إلى فائض تجاري، فإن هذا الفائض هو نتيجة لانخفاضات في حجم واردات الطاقة والسلع الوسيطة، بسبب انخفاض قيمة الليرة، وليس بسبب زيادة الصادرات. وانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر القلق الأخرى. فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مستوى ذروة عند ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، لكنه هبط إلى ١٣ مليار دولار العام الماضي. وجزء كبير من هذا الاستثمار يأتي حاليا من الشرق الأوسط وروسيا ودول أخرى غير غربية، على تفضيل العقد السابق.

الإجمالي للفرد في تركيا بلغ ٩ آلاف و٦٣٢ دولارا، وهو ما يقل قليلا عما كان عليه في عام ٢٠٠٧، ويقل أيضا عما هو عليه في دول أوروبية أخرى، باستثناء دول البلقان، وفقا لموقع صحيفة «أحوال» التركية. وبلغ معدل البطالة ١٢.٨ بالمائة خلال شهر مايو الماضي، وهو أعلى مستوى منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، باستثناء زيادة حادة حدثت خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، فيما يبلغ معدل البطالة في القطاعات غير الزراعية ١٥ بالمائة، وهو رقم أكثر مصداقية. وانخفض حجم المشاركة في القوى العاملة قليلا إلى ٥٢.٩ بالمائة خلال مايو ٢٠١٩، مقارنة مع ٥٣.٢ بالمائة خلال الشهر ذاته من العام الماضي. ونصف السكان تقريبا خارج سوق العمل حاليا. وأشارت البيانات إلى أن ٣٣ بالمائة من العمال في تركيا يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يصعب على الحكومة مهمة تحقيق أهدافها المالية. وبينما تعهد وزراء مرارا وتكرارا بمعالجة مشكلة القطاع غير الرسمي، فإن هذه المهمة ليست بالبسيطة، خاصة في ظل وجود الكثير جدا من المهاجرين».



عرضت وزارة الخزانة والمالية التركية، التي يديرها بيرات البيرق، صهر الرئيس رجب طيب أردوغان، الأسبوع الماضي، بيانات تكشف «الخلل الخفي» في اقتصاد البلاد، الذي يعاني من تراجع العملة المحلية وتدهور المؤشرات الاقتصادية. وذكرت وزارة الخزانة والمالية التركية أن الناتج المحلي

## إنتاج النحاس الكاثودي يسجل أعلى مستوياته رغم الحظر

أعلن المدير التنفيذي لشركة الصناعات النحاسية الوطنية الإيرانية عن تسجيل أعلى مستوى في إنتاج النحاس الكاثودي خلال ٥ شهور فترة ٢١ مارس/آذار حتى ٢١ أغسطس/آب ٢٠١٩، رغم الحظر المفروض على البلاد.

وأوضح «ارديشير سعد محمدي» في تصريح أمس السبت، أن إنتاج النحاس الكاثودي بلغ ١١٠ آلاف طن. من جهة ثانية أشار إلى أن مبيعات الشركة بلغت ٨٤.٦ تريليون ريال (الدولار= ٤٢ الف ريال) في الشهور الخمسة، حيث يعتبر رقما قياسيا بتاريخ صناعة النحاس في إيران.

## العراق يحافظ على مركزه عالميا بأكثر احتياطي للذهب

أعلن المجلس العالمي للذهب، أمس السبت، أن خمس دول عربية بينها العراق تملك ما يقارب من ألف طن كاحتياطي للذهب. وقال المجلس في إحصائية نشرها على موقعه خلال شهر ايلول إلى «السعودية وليبنان والجزائر وليبيا والعراق لديهم أكبر احتياطيات للذهب من بين الدول العربية الأخرى حيث بلغت مجمل هذه الاحتياطيات ٩٩٦.٤ ألف طن». وأضاف أن «كمية احتياطيات الذهب للسعودية تبلغ ٣٢٣.١ ألف طن، في حين بلغت احتياطيات الذهب لدولة لبنان ٢٨٦.٨ ألف طن، فيما بلغت كمية الاحتياطيات لدولة الجزائر ١٧٣.٦ ألف طن، مبيانا أن «احتياطيات الذهب لدولة ليبيا بلغت ١١٦.٦ ألف طن، في حين بلغت كمية الاحتياطيات للذهب للعراق ٩٦.٣ ألف طن». وأشار إلى أن «العراق ما زال يحافظ على مركزه عالميا بأكثر احتياطي للذهب من أصل ١٠٠ دولة مدرجة في الإحصاءات المالية الدولية للاحتياطيات العالمية للذهب حيث بلغت هذه الاحتياطيات ٩٦.٣ ألف طن وهي تمثل ٦.٥٪ من باقي عملاته الأخرى».

يذكر أن المجلس العالمي للذهب والذي يقع مقره في المملكة المتحدة يمتلك خبرة واسعة ومعرفه عميقة بالعوامل المسببة لتغيير السوق ويتكون أعضاؤه من أكبر شركات تعدين الذهب في العالم وأكثرها تقدما.

## تباطؤ نمو الوظائف الأميركية «أكثر من المتوقع» في أغسطس

تباطأ نمو الوظائف في الولايات المتحدة بأكثر مما كان متوقعا في أغسطس الماضي، مع تراجع التوظيف في قطاع التجزئة للشهر السابع على التوالي. ويقول خبراء إن مكاسب زيادات الأجور تدعم إنفاق المستهلكين وتبقي على نمو الاقتصاد الأميركي بشكل معتدل، وسط تهديدات متزايدة من التوترات التجارية. وأظهر التقرير الشهري للوظائف الذي نشرته وزارة العمل الأميركية، الجمعة، انتعاشا في أسبوع العمل، إذ زاد المصنعون ساعات العمل للعمال بعد خفضها في يوليو. وقالت الحكومة إن الوظائف في القطاعات غير الزراعية زادت ١٣٠ ألف وظيفة، خلال الشهر الماضي. ووفر الاقتصاد الأميركي وظائف أقل بمعدل ٢٠ ألفا في يونيو ويوليو، مقارنة مع التقديرات السابقة، وفق ما نقلت رويترز. وكان خبراء الاقتصاد استطلعت رويترز آراءهم توقعوا ارتفاع الوظائف بمعدل ١٥٨ ألف وظيفة في أغسطس.

ويلغ متوسط نمو الوظائف ١٥٦ ألفا، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لكنه ما يزال أعلى من حوالي ١٠٠ ألف وظيفة مطلوبة شهريا لمواكبة نمو السكان في سن العمل. ولم يسجل معدل البطالة تغيرا يذكر عند ٣.٧ بالمائة للشهر الثالث على التوالي مع دخول المزيد من الأشخاص إلى سوق العمل.